الفصل العاشر: العرض الكلي

مقدمة:

يتفق اقتصاديون كثر على أن منحنى العرض الكلي يكون رأسياً على المدى الطويل (الحالة الكلاسيكية القصوى)، إلا أنهم يختلفون حول شكل المنحنى على المدى القصير هل هو أفقي (الحالة الكينزية القصوى) أم موجب الميل؟ يعتقد معظم الاقتصاديون أن منحنى العرض الكلي موجب الميل في الأجل القصير.

يتحدد شكل منحنى العرض الكلي في سوق العمل بواسطة قوى الطلب على العمل (Ld) والعرض من العمل (Ls).

طلب العمل (Ld):

تطلب المنشآت العمل كعنصر أساسي من عناصر الإنتاج، حيث يعتمد الطلب على العمل (Ld) عكسياً على الأجر الحقيقي (w):

$$Ld = f(w) \quad \rightarrow \quad Ld = f(\frac{W}{P})$$

حيث: (Ld): الكمية المطلوبة من العمل ، (W): الأجر النقدي ، (P): مستوى السعر

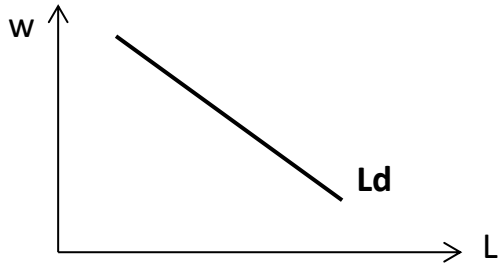

تغيرات الأجر الحقيقي تؤدي للانتقال من نقطة لأخرى على نفس المنحنى. بينما ينزحف المنحنى نتيجة لحدوث تقدم تقني يرفع كفاءة رأس المال أو تغير المزيج المستخدم من عناصر الإنتاج مع ثبات الأجر الحقيقي.

عرض العمل (Ls):

يعرض العمال العمل، حيث يعتمد العرض من العمل (Ls) طردياً على الأجر الحقيقي المتوقع (w^e):

$$Ls = f(w^e) \quad \rightarrow \quad Ls = f(\frac{W}{P^e})$$

حيث: (Ls): الكمية المعروضة من العمل ، (P^e): مستوى السعر المتوقع

وبما أن: $w = \frac{W}{P} \quad \rightarrow \quad W = w.P$

وبالتعويض في دالة العرض فإن:

$$Ls = f\left(\frac{W}{P^e}\right) \quad \rightarrow \quad Ls = f\left(w.\frac{P}{P^e}\right) \quad \rightarrow \quad Ls = f\left(w,\frac{P}{P^e}\right)$$

حيث: (w): الأجر الحقيقي ، ($\frac{P}{P^e}$): المفاجأة السعرية - تصور العمال لمستويات السعر المستقبلية

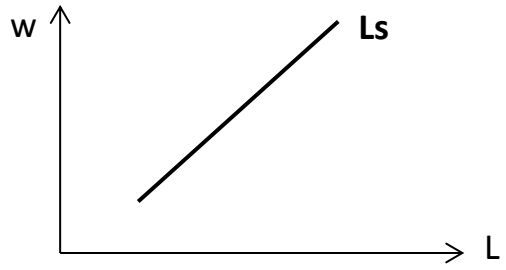

تغيرات الأجر الحقيقي تؤدي للانتقال من نقطة لأخرى على نفس المنحنى. بينما ينزحف المنحنى نتيجة لتغير توقعات السعر أو تغير أذواق العمال وإعادة ترتيب أفضلياتهم بين العمل والراحة.

توازن سوق العمل:

يتوازن سوق العمل عندما: طلب العمل = عرض العمل ← Ld = Ls

عند التوازن تتحدد: ١- كمية العمل التوازنية (L^*).

٢- مستوى الأجر الحقيقي التوازني السائد في سوق العمل (w^*).

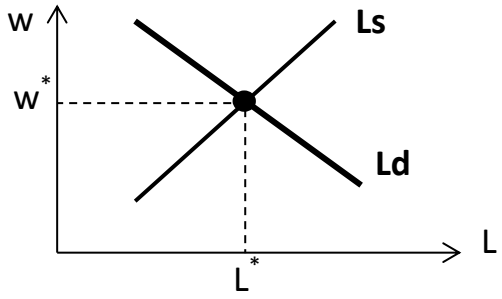

مثال: أوجدي توازن سوق العمل، بافتراض الآتي:

$$L = 300 - 10\,w \quad , \quad L = 150 + 10w$$

لأن طلب العمل يعتمد عكسياً على الأجر الحقيقي وعرض العمل يعتمد طردياً على الأجر الحقيقي فإن الدالة ($Ld = 300 - 10\,w$) هي دالة طلب العمل، بينما ($Ls = 150 + 10w$) هي عرض العمل.

توازن سوق العمل: $Ld = Ls \rightarrow 300 - 10\,w = 150 + 10\,w \rightarrow 150 = 20\,w \rightarrow \boxed{w = 7.5}$

بتعويض الأجر الحقيقي في دالة طلب العمل (أو عرض العمل)، نحصل على كمية العمل التوازنية:

$$L^* = 300 - 10\,(7.5) \rightarrow \boxed{L^* = 225}$$

اختلال توازن سوق العمل: بسبب زحف طلب العمل أو عرض العمل أو كلاهما معاً.

زحف طلب العمل	زحف عرض العمل
إذا تراجعت إنتاجية العامل أو تم استخدام تقنية جديدة تكثف استخدام رأس المال وتقلل استخدام العمل فإن منحنى طلب العمل ينزحف لليسار ($Ld\downarrow$) فتحدث بطالة وتظهر فجوة عرض عمل عند مستوى الأجر الحقيقي الأصلي. فإذا أدى ذلك لانخفاض الأجر الحقيقي ($w\downarrow$) تتلاشى الفجوة ونصل لتوازن جديد عند مستوى عدد عمال (L_2) أقل من السابق وأجر حقيقي (w_2) أقل من السابق. والعكس في حالة ارتفاع إنتاجية العامل أو	إذا رغب العمال في عرض المزيد من عملهم فإن منحنى عرض العمل ينزحف لليمين ($Ls\uparrow$) فتحدث بطالة وتظهر فجوة عرض عمل عند مستوى الأجر الحقيقي الأصلي مما يؤدي لانخفاض الأجر الحقيقي ($w\downarrow$) حتى تتلاشى الفجوة ونصل لتوازن جديد عند مستوى عدد عمال (L_2) أعلى من السابق وأجر حقيقي (w_2) أقل من السابق. والعكس في حالة رغبة العمال بالراحة .

استخدام تقنية تكثف استخدام عنصر العمل وتقلل استخدام عنصر رأس المال.	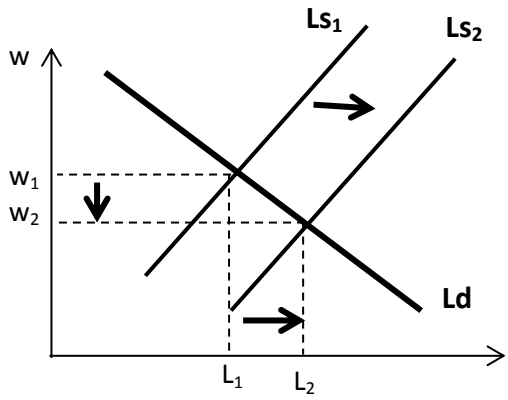
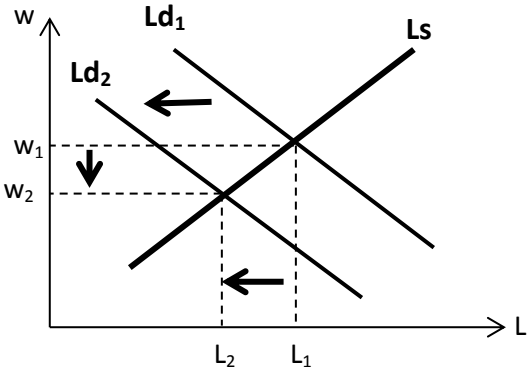	

مدارس تحليل سوق العمل:

١. **الحالة الكينزية القصوى (نموذج التوهم النقدي):** تصلح لتحليل الأحداث على المدى القصير وفيها يكون الأجر النقدي (W) ومستوى السعر (P) جامدين تماماً. ويكون منحنى العرض الكلي (AS) أفقياً عند السعر الثابت.

من أسباب جمود الأجر وعدم انخفاضه: وجود الحد الأدنى (القانوني) للأجور وأجور الكفاءة و وجود نقابات العمال بالإضافة لسيادة الطبيعة التعاقدية في سوق العمل.

إذا تراجع طلب العمل يساراً (لأي سبب كان): فإنه يثبت الأجر الحقيقي ($w = \frac{W}{P}$) على مستواه السابق (بسبب ثبات الأجر النقدي والسعر) حيث تنتج فجوة عرض وتتفشى البطالة. لتخفيض البطالة لابد من إتباع سياسات طلب تحفيزية تزيد الطلب الكلي في الاقتصاد ومن ثم تنعش الطلب على العمل ليعود محله.

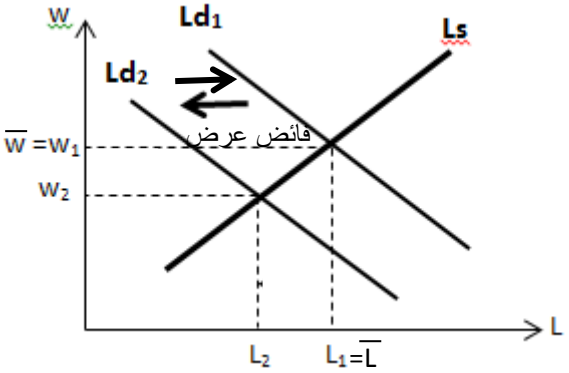

٢. **الحالة الكلاسيكية القصوى (نموذج البصيرة النافذة) (نموذج الأجر النقدي المرن والأجر الحقيقي الجامد):** تصلح لتحليل الأحداث على المدى الطويل وفيها يكون الأجر النقدي (W) ومستوى السعر (P) مرنين تماماً وتتعدل توقعات مستوى السعر (P^e) بصورة كاملة. ويكون منحنى العرض الكلي (AS) رأسياً.

إذا تراجع طلب العمل يساراً (لأي سبب كان): فإن الأجر النقدي والسعرينخفضان بنفس المقدار فيظل الأجر الحقيقي ($w = \frac{W}{P}$) ثابتاً على مستواه وكذلك يظل الأجر الحقيقي المتوقع ($w^e = \frac{W}{Pe}$) ثابتاً. وبالتالي منحنيي عرض العمل وطلب العمل يظلان في مكانهما لا ينزحفان ويظل التوازن في سوق العمل مستقراً عند مستوى ثابت من التوظف والأجر الحقيقي.

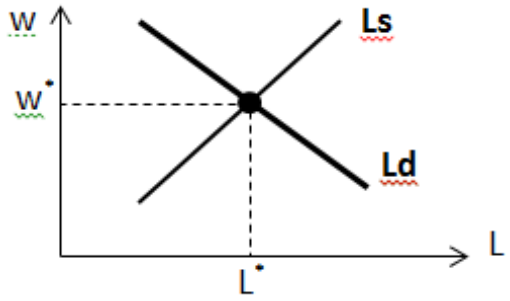

٣. **الحالة الكينزية الوسطى (نموذج البصيرة أو المعلومات القاصرة):** تعتبر حالة كينزية وسيطة وتصلح لتحليل الأحداث على المدى القصير. فيها يكون الأجر النقدي (W) ثابتاً بينما مستوى السعر (P) مرن تماماً ولاتتكيف توقعات مستوى السعر (P^e) بصورة كاملة لتغيرات السعر. يكون منحنى العرض الكلي (AS) موجب الميل.

إذا ارتفع مستوى السعر: فإن الأجر النقدي سيبقى ثابتاً بالتالي ينخفض الأجر الحقيقي ($w = \frac{W}{P}$). وفي سوق العمل فإن معامل المفاجأة السعرية يأخذ قيمة أكبر من الواحد ($\frac{P}{Pe}$) حيث يجهل العمال ما حدث من انخفاض لأجرهم الحقيقي ويظنون أنه أعلى مما هو عليه حقيقية فيعرضون عملاً أكثر مما يجب وينزحف عرض العمل لليمين لنصل لمستوى توظف توازني أعلى. ارتفاع التوظف يزيد من الناتج.

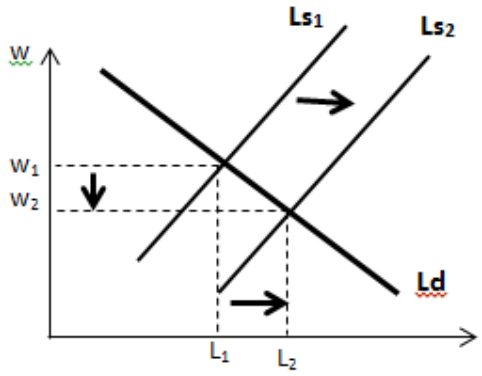

دالة العرض الكلي بيانياً:

للحصول عليها نتخلى عن الافتراض بثبات مستوى السعر ($\overline{P}$) الذي يسند النماذج السابقة (نموذج كينز المبسط، نموذج IS/LM).

إذا ارتفع مستوى السعر ($P\uparrow$) من (P_1) إلى (P_2)، فإن الأجر الحقيقي ينخفض ($\downarrow w = \frac{W}{P}$) من ($w_1$) إلى ($w_2$) ويتأثر سوق العمل فينزحف عرض العمل (Ls) لليمين بسبب جهل العمال لحقيقة ما حدث ويتحقق توازن جديد في سوق العمل عند عدد عمال (L_2) أعلى من السابق وأجر حقيقي (w_2) أقل من السابق. يزداد الناتج ($Y\uparrow$) من (Y_1) إلى (Y_2) نتيجة زيادة عدد العمال.

باسقاط المستويات التوازنية الأصلية والجديدة لمتغير الدخل (الناتج) إلى فضاء (السعر / الدخل)، فإننا نحصل على نقطتين توازنيتين مختلفتين:

١. (P_1,Y_1): مستوى السعر الأصلي والدخل التوازني الأول.
٢. (P_2,Y_2): مستوى السعر الجديد الأعلى والدخل الجديد المرتفع.

بتوصيل النقطتين نحصل على منحنى العرض الكلي (AS) الذي يصور العلاقة **الطردية** بين مستوى السعر والناتج (الدخل).

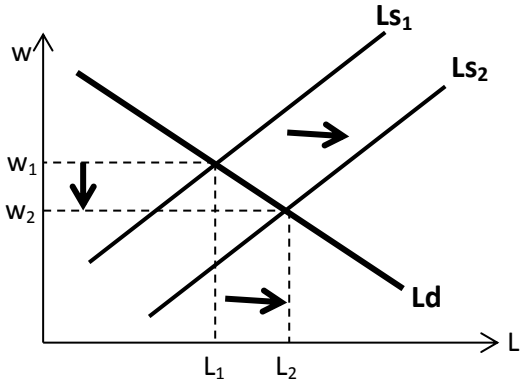

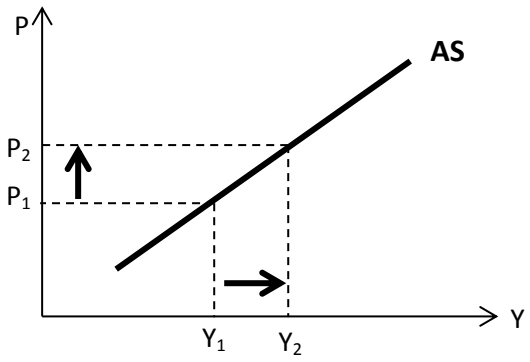

اختلال توازن الطلب الكلي (AD) والعرض الكلي (AS):

يختل التوازن نتيجة لـ:

١. اتباع السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) التي تؤثر على جانب الطلب. في الفصل السابق.

٢. عوامل أخرى تؤثر على جانب العرض.

اختلال التوازن نتيجة اختلال العرض الكلي:

يختل العرض الكلي (AS) وتنزحف الدالة إذا انزحف أي من طلب العمل (Ld) أو عرض العمل (Ls) أو كلاهما.

اختلال التوازن نتيجة تغير طلب العمل	اختلال التوازن نتيجة تغير عرض العمل
إذا ارتفعت إنتاجية العامل أو تم استخدام تقنية جديدة تقلل استخدام رأس المال وتكثف استخدام العمل فإن منحنى طلب العمل ينزحف لليمين (Ld↑) فتحدث فجوة طلب عمل عند مستوى الأجر الحقيقي الأصلي مما يؤدي لارتفاع الأجر الحقيقي (w↑) حتى تتلاشى الفجوة ونصل لتوازن جديد عند مستوى عدد عمال (L_2) أعلى من السابق وأجر حقيقي (w_2) أعلى من السابق. فينزحف منحنى (AS) لليمين ونصل لتوازن	إذا رغب العمال في زيادة ساعات الراحة فإن منحنى عرض العمل ينزحف لليسار (Ls↓) فتحدث فجوة طلب عمل عند مستوى الأجر الحقيقي الأصلي مما يؤدي لارتفاع الأجر الحقيقي (w↑) حتى تتلاشى الفجوة ونصل لتوازن جديد عند مستوى عدد عمال (L_2) أقل من السابق وأجر حقيقي (w_2) أعلى من السابق. فينزحف منحنى (AS) لليسار ونصل لتوازن جديد عند مستوى سعر أعلى (P↑) وينخفض الناتج

جديد عن مستوى سعر أقل (P↓) ويرتفع الناتج (الدخل) (Y↑).

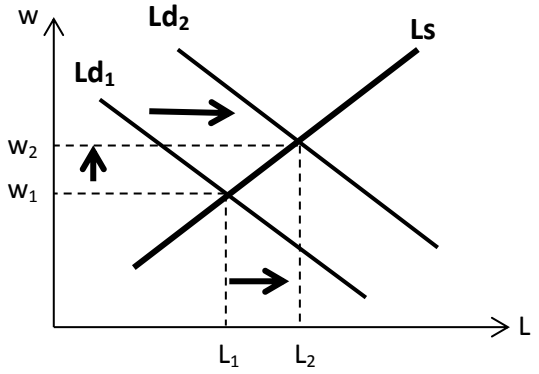

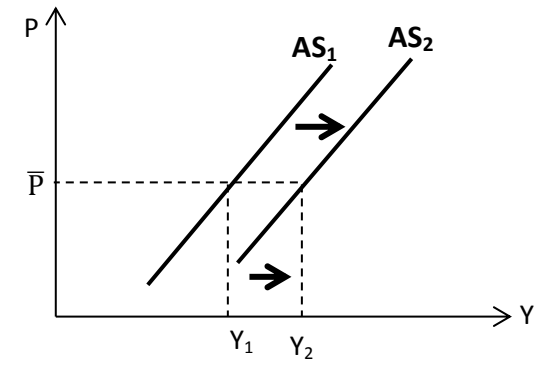

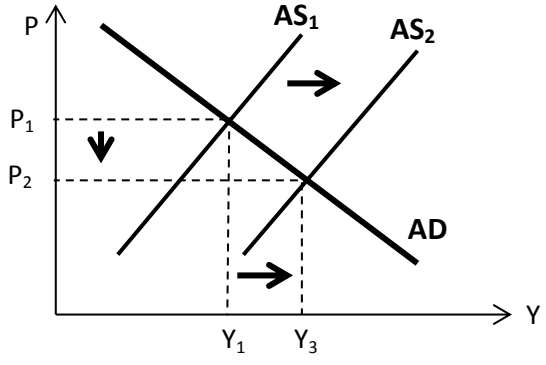

(الدخل) (Y↓).

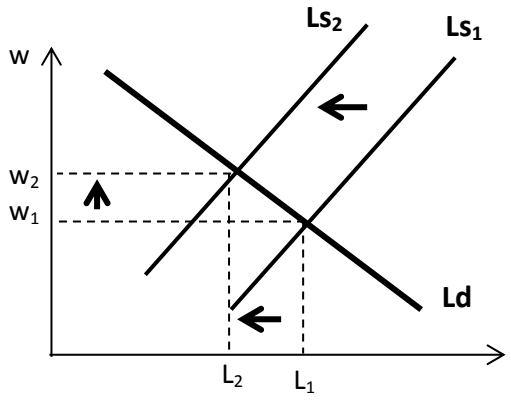

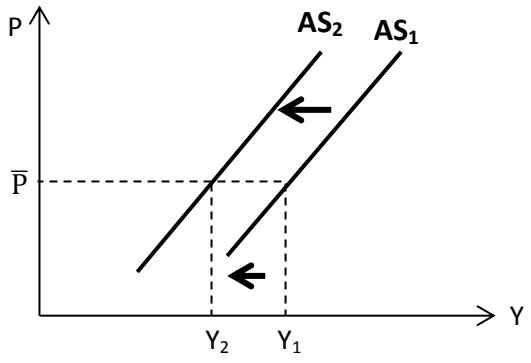

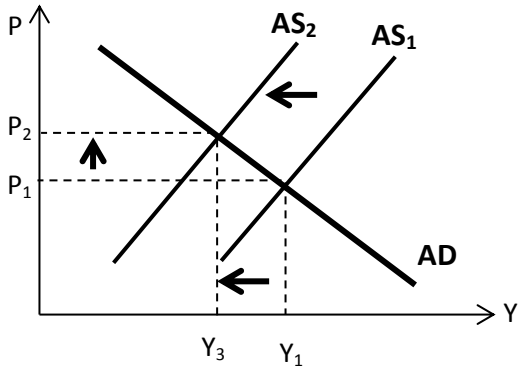

العرض الكلي ومنحنى فيليبس:

دالة العرض الكلي للأجل القصير توضح العلاقة الطردية بين مستوى السعر والناتج (الدخل) في الاقتصاد، وتتضمن هذه العلاقة السابقة علاقة أخرى عكسية بين التضخم والبطالة.

منحنى فيليبس (SP): يعبر عن العلاقة العكسية بين معدل التضخم (π) ومعدل البطالة الفعلي (u)، حيث لتخفيض البطالة لابد من تسارع التضخم ولتخفيض التضخم لابد من تفشي البطالة وانخفاض الناتج فالركود.

يعتبر حلقة وصل بين المتغيرات الحقيقية (البطالة والناتج) والنقدية (تضخم السعر أو الأجر).

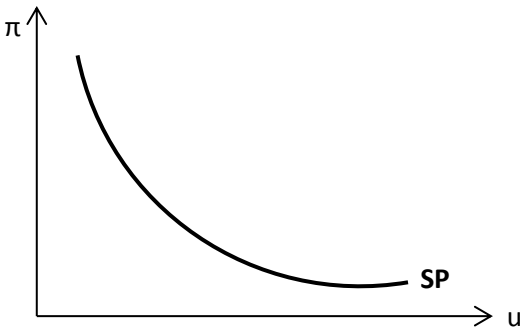

← تغيرات التضخم تؤدي للانتقال من نقطة لأخرى على نفس المنحنى.

← يزحف المنحنى بتغير توقعات التضخم أو حدوث صدمات عرض.

أنواع التضخم:

١. **تضخم جذب الطلب:** التضخم يتأثر سلباً بانحراف البطالة عن معدلها الطبيعي. فانخفاض البطالة (زيادة التوظف) يرفع الطلب الكلي ومن ثم التضخم.
٢. **تضخم دفع التكاليف:** التضخم يتأثر طرداً بصدمات العرض حيث تؤثر صدمات العرض على تكاليف الإنتاج ومن ثم على العرض من السلع والخدمات.

البطالة وسياسات الطلب:

يقسم مجموع السكان الذين يبلغون السادسة عشر أو أكثر إلى:

١. **إجمالي القوى العاملة:** هي مجموع الناس الذين تبلغ أو تتجاوز أعمارهم سن معينة تؤخذ عادة عند السادسة عشر الذين يعملون أو يبحثون عن عمل. **وتشمل:**
   - العاملون.
   - العاطلون الذين لايعملون ولكن يبحثون عن عمل بنشاط وهمة.
٢. **خارج القوى العاملة:** هم الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل.

$$\text{معدل البطالة } (u) = \frac{\text{عدد العمال العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}}$$

$$\text{معدل مساهمة القوى العاملة} = \frac{\text{مجموع القوى العاملة}}{\text{عدد السكان الذين يبلغ سنهم 16 عاماً أو أكثر}}$$

أنواع البطالة: يشمل معدل البطالة الفعلي الأنواع التالية:

١. **البطالة الاحتكاكية (الحركية):** تسمى بطالة التقلب وتظهر نتيجة التقلب بين الوظائف عند الأفراد الذين ينتقلون من وظائفهم للبحث عن وظائف أخرى أو عند دخول السوق للمرة الأولى أو الرجوع للسوق بعد انقطاع.
٢. **البطالة البنيوية (الهيكلية):** تسمى بطالة عدم التوافق وهي التي تحدث نتيجة حدوث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد.
٣. **البطالة الدورية:** هي البطالة المصاحبة لدورات الأعمال. تتزايد البطالة عندما يعم الركود.

معدل البطالة الطبيعي ($\bar{u}$): هو معدل البطالة عندما معدل التضخم ثابت. يشمل البطالة الحركية والهيكلية فقط.

البطالة الفعلية > البطالة الطبيعية

تتباين معدلات البطالة السارية في أي اقتصاد كنتيجة لبعض العوامل الديموغرافية والاجتماعية، حيث:

١. معدلات البطالة أكثر ارتفاعاً بين الإناث عنها بين الذكور.
٢. فئات المراهقين والشباب أكثر معاناة من البطالة.
٣. في بعض المجتمعات قد تلاقي الأقليات العرقية صعوبة واضحة في إيجاد العمل فتتفشى البطالة بين أفرادها.

الأسباب التي تؤدي لارتفاع معدل البطالة الطبيعي عبر الزمن:

١. **مدرسة الهيكليين:** من تلك الأسباب الأجور الحقيقية المرتفعة، نظم فوائد البطالة والتدخل الحكومي المكثف في الاقتصاد.
٢. **مدرسة التخليفيين:** يرون أن المعدل الطبيعي يتبع المعدل الفعلي للبطالة عبر الزمن صعوداً وهبوطاً.

في ظل التفسيرين فإن سياسات الطلب التحفيزية الموجهة إلى تخفيض معدل البطالة ستؤدي لتسارع التضخم، غير أن الهيكليين يتوقعون تسارع التضخم بصورة متواصلة بينما التخليفيون يبشرون أن التسارع سيتوقف عندما يبلغ الاقتصاد معدلاً أكثر انخفاضاً للبطالة.